نشرة دورية تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

الرباط

العدد ٥٤ أغسطس ٢٠٢١

العدد ٥٤

أغسطس ٢٠٢١

الأبواب الرئيسية

لمسة وفاء ٤

تقارير اقتصادية ١٤

عروض كتب ٢٠

ورش العمل ٢٥

إقرأ فى هذا العدد

- **لمسة وفاء**

  الراحل الأستاذ الدكتور/ محمود منصور عبد الفتاح- الأمين العام الأسبق للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية.

- **تقارير اقتصادية**

  فعاليات إطلاق التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام ٢٠٢٠، ولمحات من التقرير.

- **قراءة في المكتبة الاقتصادية : عروض الكتب**

  Econometrics as a Con Art: Exposing the Limitations and Abuses of Econometrics.

- **ورش عمل**

  ورشة عمل بعنوان: "الاقتصاد العربي بعد النفط"، للأستاذ الدكتور / عاطف قبرصي، أستاذ الاقتصاد الفخري بجامعة مكماستر بكندا ورئيس مجلس إدارة مؤسسة بيانات البصمة البيئية العالمية، وعضو الجمعية.

- **أخبار الجمعية والسادة الأعضاء**

www.asfer.org
E-mail: asfer.egypt٨٩@gmail.com

المحتويات

افتتاحية العدد ٣

لمسة وفاء

الراحل الأستاذ الدكتور/ محمود منصور عبد الفتاح- الأمين العام الأسبق للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية. ٤

تقارير اقتصادية :

فعاليات إطلاق التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام ٢٠٢٠، ولمحات من التقرير. ١٤

قراءة في المكتبة الاقتصادية : عروض الكتب

Econometrics as a Con Art: Exposing the Limitations and Abuses of Econometrics. ٢٠

ورش العمل :

ورشة عمل بعنوان: "الاقتصاد العربي بعد النفط"، للأستاذ الدكتور / عاطف قبرصي، أستاذ الاقتصاد الفخري بجامعة مكماستر بكندا ورئيس مجلس إدارة مؤسسة بيانات البصمة البيئية العالمية، وعضو الجمعية. ٢٥

أخبار الجمعية والسادة الأعضاء :

صدور تقييم المجلس الأعلى للجامعات للمجلات المصرية والمحلية:

- تقدم مجلة الجمعية "بحوث اقتصادية عربية" في تصنيف المجلس الأعلى للجامعات، يوليو ٢٠٢١.

من أخبار الأعضاء

- حصول د/عالية المهدي، أستاذ الاقتصاد وعميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية الأسبق بجامعة القاهرة على جائزة الدولة للتفوق فى مجال العلوم الاجتماعية.
- توقيع د/محمود محيي الدين، المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي، عقد إصدار كتابه الجديد "في التقدم: مربكات وسياسات" مع مؤسسة ودار الشروق.
- تنويه عن دعوة الباحثين إلى النشر في المجلة العلمية للجمعية، "بحوث اقتصادية عربية".
- تنويه عن دعوة السادة أعضاء الجمعية للنشر في الرباط.

٢٨

مجلس الإدارة

الرئيس

الدكتور / منير الحمش

نائب الرئيس

الدكتور / عبد الفتاح العموص

الأمين العام

الدكتور / أشرف العربي

أمين الصندوق

الدكتور / محمود رضا فتح الله

أعضاء مجلس الإدارة

الدكتور / ألبر بطرس داغر

الدكتور / محمد عبد الشفيع عيسي

الدكتورة / سمية أحمد على عبد المولي

الدكتور / فتح الرحمن صالح

أسرة التحرير

الدكتور / فتح الرحمن صالح

الدكتور / محمد الزينى

الأستاذة / هدى حموده

الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

١٧ ب عمارات العبور – صلاح سالم –

مدينة نصر، القاهرة – مصر

ص.ب: ٨٨ بانوراما أكتوبر

رمز بريدي: ١١٨١١ القاهرة

تليفون : ٢٢٦٢١٧٣٧ (٢٠٢) +

تليفاكس : ٢٢٦٣١٧١٥ (٢٠٢) +

www.asfer.org

E-mail:

asfer.egypt٨٩@gmail.com

افتتاحية العدد

د.جودة عبد الخالق

كم يسعدني عزيزي القارئ أن أقدم لك العدد (٥٤) من نشرة جمعيتنا الفتيّة "الرباط". فهذا العدد يتضمن شيئاً يتصل بماضي جمعيتنا، وأشياء عن حاضرها ومستقبلها. وكما هو معمول به في الأعداد السابقة، يختتم هذا العدد بدعوة كريمة إلى أعضاء الجمعية بالمبادرة بموافاة "الرباط" بكل ما يتعلق بنشاطهم وإنجازهم في المجالات العلمية والأكاديمية والمهنية، وكذلك بالتطورات الاقتصادية في القطر الذي ينتمون إليه. ولاشك أن مثل هذه المساهمات سوف تساعد في تدعيم وتوثيق أواصر الزمالة بين أعضاء الجمعية، بما يحقق الخير للجميع.

ويحمل هذا العدد أيضاً خبراً ساراً لأعضاء جمعيتنا، ألا وهو تحسن مستواها النسبي بين المجلات العلمية النظيرة. فها هو المجلس الأعلى للجامعات، بصفته الجهة المسئولة عن المتابعة الدورية لمستوى الدوريات العلمية التي تصدر من مصر، يرفع تقييمه لمجلة "بحوث اقتصادية عربية" من مستوى (٣) إلى مستوى (٥)، (٧ هو الحد الأقصى). ويعود الفضل في هذا التقدم بلا شك إلى جهود الفريق القائم على شؤون المجلة، والذي يستحق المؤازرة والتقدير من جميع الأعضاء. وبهذه المناسبة، وترسيخاً لنزعة الطموح، دعونا نستهدف رفع تقييم المجلة إلى (٧) في أقرب أجل ممكن.

وفيما يتعلق بالماضي، فإنه يؤسفنا أن ننعي إلى الزميلات والزملاء رحيل زميل عزيز هو جزء هام من تاريخ الجمعية. إنه الأستاذ الدكتور/محمود منصور عبد الفتاح، الذي انتقل إلى جوار ربه في ٢١ مايو/آيار الماضي. شغل الراحل موقع الأمين العام للجمعية لعدة سنوات، وبذل جهداً كبيراً لضمان استمرار صدور مجلة "بحوث اقتصادية عربية" بانتظام، رغم صعوبة الظروف في حينه. كما كان له جهوده العملية في مجال مكافحة الفقر من خلال مؤسسة الأمل لتنمية المشروعات الصغيرة. ونحن إذ نفتقده بيننا، فإننا نتطلع إلى الجيل الجديد من الاقتصاديين الذين ساهم راحلنا العزيز في تكوينه من خلال مجهوداته.

كما يشمل هذا العدد من "الرباط" تغطية مفصلة عن فعالية إطلاق الإصدار الأربعين من "التقرير الاقتصادي العربي الموحد" في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة. وهذا التقرير هو أحد ثمار تعاون أربع مؤسسات قومية عربية هي جامعة الدول العربية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك). وهذه هي المرة الأولى التي يتم فيها تنظيم فعالية لإطلاق هذا التقرير منذ بدء صدوره لأول مرة عام ١٩٨٠. ولا شك أنه سيكون مفيداً أن تخصص الجمعية أحد فعاليات "ورش العمل" لمناقشة هذا التقرير الهام مناقشة مستفيضة.

ومن محتويات هذا العدد من "الرباط" أيضاً تغطية ورشة العمل التي قادها الدكتور/عاطف قبرصي، عضو الجمعية وأستاذ الاقتصاد الفخري بجامعة مكماستر بكندا، لمناقشة موضوع "الاقتصاد العربي بعد النفط". وقد طرح خلالها للنقاش مفهوم لعنة الموارد، وأوضح التأثير الضار للنفط على الاقتصادات العربية من خلال إذكاء نزعة السعي وراء الريع، وتركز النشاط الاقتصادي في قطاعات إنتاج لا تدخل في التبادل الدولي

لمسة وفاء

الراحل الأستاذ الدكتور / محمود منصور عبد الفتاح

الأمين العام الأسبق للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

البقاء لله
تنعى الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية إلى أعضاءها
وفاة
الدكتور / محمود منصور عبد الفتاح

توفّي الأستاذ الدكتور / محمود منصور عبد الفتاح – الأمين العام الأسبق للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية – يوم الجمعة الموافق ١٤ مايو / أيّار ٢٠٢١ عن عمر ناهز ٧٦ عاماً.

والراحل من مواليد بني سويف مارس عام ١٩٤٥، وكان المغفور له قامة علمية رفيعة، وأستاذاً لامعاً في مجال الاقتصاد الزراعي بجامعة الأزهر، وكان له اهتمام خاص بقضايا الريف المصري والفقر، فقد عمل لأكثر من ٣٥ عاماً في مجال الدراسات الاقتصادية والاجتماعية الزراعية والتعاونية وعلي وجه الخصوص تخطيط ومراقبة وتقييم المشروعات، وعمل ست سنوات كرئيس للخبراء ومديرا لمشروعات منظمة العمل الدولية في مجال التنمية الريفية والتعاونية.

تولي عدة مناصب عديدة وهامة آخرها الأمين العام (المدير التنفيذي) لمؤسسة الأمل لتنمية المشروعات الصغيرة، وله العديد من المؤلفات والأبحاث.

..{رحم الله الفقيد وأسكنه فسيح جناته}..

..{وألهم ذويه الصبر والسلوان}..

السيرة الذاتية

- ولد الدكتور / محمود منصور عبد الفتاح في مارس عام ١٩٤٥ بمدينة بني سويف.
- عُيِّن معيداً بكلية الزراعة جامعة الأزهر، ثم رقى إلى مدرس مساعد، ثم مدرس وأستاذ مساعد الاقتصاد بالكلية خلال الفترة بين عامي ١٩٦٦ – ١٩٨١، ثم أستاذ الاقتصاد الزراعي بالكلية فى الفترة من عام ١٩٨٤ إلى عام ١٩٨٩.
- شغل الراحل منصب مستشار التنمية الريفية والتعاونية بمنظمة العمل الدولية في الفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٨٤، ثم منصب كبير المستشارين بمشروع منظمة العمل الدولية في صنعاء باليمن خلال الفترة من ١٩٨٩ ، فضلاً عن توليه منصب (المدير التنفيذي) لمؤسسة الأمل لتنمية المشروعات الصغيرة. كما عمل نحو ست سنوات كرئيس للخبراء، ومديراً لمشروعات منظمة العمل الدولية في مجال التنمية الريفية والتعاونية.
- كان المغفور له قامة علمية رفيعة، وأستاذاً لامعاً في مجال الاقتصاد الزراعي بجامعة الأزهر، وله العديد من المؤلفات والأبحاث ما يزيد عن ٦٠ دراسة وبحث منشور في الدوريات العربية والأجنبية في مختلف مجالات الاقتصاد الزراعي والتنمية الزراعية والريفية.
- تولى منصب الأمانة العامة للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، حيث قدم العديد من الإسهامات والإنجازات للجمعية.
- قام بتدريس العديد من مقررات الاقتصاد، وكذلك الاشراف علي العديد من رسائل ماجستير والدكتوراه في مجالات الاقتصاد الزراعي، التنمية الاقتصادية، التسويق، وتحليل الأسعار، اقتصاديات المنظمات التعاونية والريفية، تخطيط وتقييم المشروعات في كليات الزراعة والتجارة بمختلف الجامعات المصرية.
- أولى الفقيد اهتماماً خاصاً بقضايا الريف المصري والفقر، فقد عمل لأكثر من ٣٥ عاماً في مجال الدراسات الاقتصادية والاجتماعية الزراعية والتعاونية، وبالأخص قضايا تخطيط ومراقبة وتقييم المشروعات، فضلاً عن إسهاماته في العديد من المؤتمرات الدولية.
- توفى عن عمر ناهز ٧٦ عاماً في ١٤ مايو/ آيار عام ٢٠٢١، بعد أن قدم خدماته الجليلة للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، وبعد رحلة عطاء في المجال الاقتصادي.

رحم الله الفقيد وأسكنه فسيح جناته ،،،

لمسة وفاء

د.محمود منصور عبد الفتاح .... وداعاً

كلمات من أعضاء الجمعية ومجلس إدارتها

وأصدقائه وأسرته

المصري.. العربي.. الذي فقدناه...

رحل الأستاذ الدكتور/محمود منصور وهو في قمة العطاء. فقد تعرض لعارض مرضي أدخله المستشفى، وصمد إلى جانبه رفيقة عمره وبعض الأصدقاء، وعندما استطاع الوقوف عاود نشاطه العلمي والتعاوني والسياسي، متحدياً وهن الجسد، ومستعيناً بقوة العزيمة.

لن أتحدث عن انجازات الفقيد العلمية، ولا عن دوره في الحركة التعاونية، ولا عن بحوثه ودراساته الزراعية، تاركاً إلى زملائه ورفاقه الحديث عن ذلك. ولكنني سأذكر للراحل أحد أهم مواقفه القومية، ألا وهو موقفه التاريخي الهام تجاه الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، وفي إطار رؤيته وإيمانه المطلق بأهمية العمل التعاوني والعمل العربي المشترك.

التقيت بالراحل الكبير لأول مرة في أواخر التسعينات، وذلك من خلال زمالتنا في مجلس إدارة الجمعية. وكانت الجمعية حينها تعاني من صعوبات مالية وأخرى بيروقراطية، وبالأخص المتعلقة بموضوع إجراءات تأشيرات دخول أعضاء الجمعية إلى الأراضي المصرية لحضور اجتماعات مجلس الإدارة والجمعية العمومية. ونادت بعض الأصوات في أوساط الجمعية بنقل مقرها إلي دولة عربية أخرى.

وكان التركيز على نقل مقر الجمعية إلى بيروت. وجلسنا أنا والعزيز الراحل الدكتور/ محمود منصور سوياً للنقاش حول هذا الموضوع، واتفقنا على العمل ضد هذه الفكرة وسرعة إجهاضها. فقد وجدنا في ذلك إنهاءً للجمعية، وابتعاداً عن أهدافها التي وضعها المؤسسون الأوائل.

فلم يكن عبثاً اختيار القاهرة مقراً مركزياً لممارسة العمل البحثي الاقتصادي العربي، فقد كنا نتطلع إلى القاهرة دوماً باعتبارها عاصمة العرب والعمل العربي المشترك، فضلاً عن كونها تشكل إرثاً حضارياً فريداً يتمحور حوله تطلعات العرب للخروج من ميراث التخلف وبناء الغد الأفضل للأمة العربية، كما كانت القاهرة دوماً مركزاً للإشعاع الحضاري والثقافي والاقتصادي العربي، حيث يعيش فيها أغلب العلماء والباحثين الاقتصاديين،

وتخرج من جامعاتها الآلاف من الطلاب العرب الاقتصاديين، وهي مقر جامعة الدول العربية ومنطلق العمل العربي المشترك. لذلك رأيت مع المرحوم العزيز الدكتور/ محمود أن نقل مقر الجمعية من القاهرة بمثابة نهايتها. وهكذا تبلورت طموحاتنا وتلاقت آمالنا لما يمكن أن تقدمه الجمعية للاقتصاد العربي، في إطار من التفاهم نحو العمل العربي المشترك، واستطعنا بجهود مخلصة وبدعم أعضاء الجمعية إلغاء فكرة نقل مقر الجمعية من القاهرة. وحينها أدركت أنني قد كسبت صديقاً ورفيقاً للدرب خلال هذه المعركة، هو العزيز الراحل الأستاذ الدكتور/ محمود منصور.

رحم الله الفقيد وأسكنه فسيح جناته، وألهمنا جميعاً وألهم أسرته الصبر والسلوان.

في وداع رفيق الدرب

ها هي سنوات العمر تمضى. وتلك هي أوراق شجرة الأحباب من جيلنا تتساقط واحدة تلو الأخرى. هم السابقون ونحن اللاحقون. حقا: " كل نفس ذائقة الموت. وإنما توفون أجوركم يوم القيامة." ندعو الله أن يتقبل من رحلوا في رحابه، وأن يغفر لهم، وأن يتغمدهم بواسع رحمته، وأن يزحزحهم عن جهنم ويدخلهم جنته، وأن يلهمنا وذويهم الصبر والسلوان. إنه على كل شيء قدير.

فقد شاءت إرادة الله في زمن الكورونا أن أودع أحد رفاق الدرب، وهو الدكتور محمود منصور عبد الفتاح، الذى كنت أُحب أن أناديه دائماً بـ "أبو الأحناف". إنه صديقي القادم مثلى من أعماق الريف المصري، ورفيق درب اليسار. كان "أبو الأحناف" مهموماً بقضايا الفلاحين والفقراء، وكافح طويلاً لتأسيس بنك لتقديم التمويل متناهي الصغر لفقراء الريف،

على غرار بنك جرامين (ومعناه بنك القرية) الذى أسسه الدكتور محمد يونس في بنجلاديش عام ١٩٨٣. ولكنه للأسف لم يستطع الحصول على ترخيص بإنشاء البنك، لأن السلطات خشيت أن يُعْتَبَر تأسيس بنك بهذا الاسم اعترافاً رسمياً بوجود الفقر في مصر!

كما كان "أبو الأحناف" من أشد المؤمنين بأهمية التعاون كنظام لتحسين أحوال الفلاحين، وسعى لتعديل قانون التعاون بما يضمن حصول المنتجين على ثمار عرقهم، لكن مجموعات المصالح المستفيدة من القانون الراهن قاومت بضراوة دفاعاً عن مصالحها. وحتى إشعار آخر، سيظل القطاع التعاوني في المحروسة "حالُه مايل"؛ فما زال نظام التعاونيات عندنا يعمل بنفس أسلوب أبشع أنواع الشركات الخاصة؛ حيث لا ضمير ولا رقابة. ولا عزاء للغلابة.

إلى رفاق الدرب الذين رحلوا، لا أقول وداعاً، بل إلى لقاء نحسبه قريب. فإنا وإياكم لمجموعون إلى ميقات يوم معلوم. وأستحضر قول رب العالمين: "كل من عليها فان. ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام."

مرة أخرى، ندعو الله أن يتقبل الرفاق الراحلين في رحابه، وأن يغفر لهم، وأن يتغمدهم بواسع رحمته، وأن يلهمنا جميعاً الصبر والسلوان. إنه على كل شيء قدير. آمين.

الراحل الكبير الدكتور محمود منصور عبد الفتاح.. وداعـاً

يعز عليّ أن أكتب تعزيةً وتأبيناً عن صديق وزميل عزيز وصادق وخلوق، ذلك هو الأستاذ الدكتور محمود منصور عبد الفتّاح، أستاذ الاقتصاد بجامعة الأزهر وعضو الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، وأمينها العام السابق رحمه الله وغفر له أسكنه فسيح جناته وأحسن مثواه.

عرفت الدكتور محمود منصور إنساناً طيباً بمعنى الكلمة ومجاملاً، ومصري أصيل الطباع، مدني بطبعه يحب الناس ويسعي في الخير، عرفته خاصة، من خلال أزمة مجابهة محاولة نقل مقر الجمعية إلى عاصمة أخري، ولم يكن تعاوننا في هذا المضمار للإبقاء الجمعية في مقرها الذي أُسست فيه لتؤدي رسالتها، مع زملاء أفاضل من الجمعية تعصباً للقاهرة، بل هو وفاءً للزملاء الأساتذة الاقتصاديين الأوائل الكبار، الذين أسسوا الجمعية في القاهرة بروح عربية وأغراض عربية، لتفتح أبوابها للاقتصاديين والباحثين العرب كلهم. لقد كان الدكتور محمود منصور نعم الأخ ونعم الزميل، ووقف في صف الجمعية ومسانداً لها ولأعضائها مؤيداً ومناصراً وخاصةً في فترة توليه مسؤولية أمينها العام.

فشكراً له، وتقديراً لجهوده القّيمة، نترحم عليه وندعو له بالمغفرة والرحمة، ونسأل الله أن يبارك في ذريته وعائلته.

رحم الله الفقيد الذي ساهم وساعد أيضاً أصحاب المشروعات الصغيرة في القرى والريف المصري من خلال تمويل المشروعات الصغيرة والأصغر بواسطة المشروع التابع لبرنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند)، جزاه الله خيراً على كل أعماله ومساهماته، وأسكنه فسيح جناته.

رثاء الأخ والصديق العزيز
ا.د.محمود منصور عبد الفتاح

لقد فارقنا منذ فترة أخونا وصديقنا ا. د. محمود منصور عبد الفتاح، تاركاً وراءه فراغاً كبيراً، ولوعة شديدة في أنفسنا، ولا نستطيع في هذه الأسطر ذكر مناقب الفقيد، لأن ذلك يتطلب دراسة عميقة وواسعة.

لقد كان الفقيد أحد رواد الفكر الاقتصادي النظري والعملي، وبالأحرى في المجالات الاقتصادية الزراعية، وأحد أعمدة تأطير السياسات الاقتصادية المتنوعة، النقدية والإنتاجية والاجتماعية، القطرية المصرية والإقليمية العربية والمتوسطية والدولية. شغل الراحل العديد من الوظائف، حيث كان باحثاً بارعاً، ومؤطراً مميزاً، وأستاذاً مرموقاً في كلية الزراعة بجامعة الأزهر لأكثر من ثلاثة عقود خلت، كما تقلد الكثير من المناصب العملية، مديراً لبعض المراكز البحثية الزراعية والمالية، فضلاً عن الإشراف على العديد من رسائل الدكتوراه والماجستير، بالإضافة إلى تقلد الأمانة العامة للاتحاد التعاوني العربي وغيرها من المؤسسات المختصة.

ولم تتوقف اسهاماته القيمة علي الجوانب التدريسية والبحثية، الاقتصادية والاجتماعية، وإنما امتدت إلى المشاركة في بعث حزب سياسي حول التعاون والتنمية في بداية العشرية الثانية لهذه الألفية. زد عن ذلك أن الفقيد كان أحد رموز الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بتوليه الأمانة العامة خلال فترة زمنية هامة من تاريخ الجمعية، شهدت فيها الجمعية تطورات إقليمية ودولية عديدة، وتطور أدائها من خلال البحوث المنشورة واللقاءات العلمية المميزة. لقد كان أخينا وصديقنا العزيز الراحل الاستاذ الدكتور/محمود منصور عبد الفتاح رائداً ومفكراً ومصرياً ممتازاً بأتم معانى الكلمة. رحمه الله وأسكنه فسيح جناته، وإنا لله وإنا إليه راجعون.

د.البر بطرس داغر
عضو مجلس إدارة الجمعية

في تكريم الراحل الكبير الدكتور / محمود منصور عبد الفتاح

أصبحت عضواً ناشطاً في الجمعية خلال الفترة التي تولى فيها الراحل الكبير مهام الأمانة العامة. وكنت قد انتسبت إليها استجابة لرغبة الصديق العزيز الدكتور/ منير الحمش.

كانت العلاقة مع المرحوم الدكتور/ محمود مثمرة على صعيد الإنتاج البحثي وعمل الجمعية.

كانت تصلني منه رسالة يطلب فيها مشاركتي في المؤتمر السنوي مع عنوان للمداخلة كانت العناوين واضحة ودقيقة في تعيين هدف المؤتمر وهدف المداخلة. تناولت بالتتابع دور السياسة التجارية وسياسة التمويل ودور القطاع العام،.. إلخ. في التنمية. استطعت من خلال تلك المداخلات أن أُغطّي جوانب تدخّل الدولة في الاقتصاد في تجربة الدولة التنموية الآسيوية، وأن أستخرج دروساً لمصلحة الدور التنموي المطلوب للدول العربية. واستطعت لاحقاً أن أنشر مجموعة الدراسات هذه في مجلات مختلفة كـ "مجلة الدفاع الوطني اللبناني"، وفي كتاب صدر عن دار "منتدى المعارف" في بيروت. وذلك تحت عنوان "من أجل سياسة تنموية عربية".

وربطاً بالسؤال الذي كان يؤرقني حول استلهام التجربة الآسيوية في الدور المطلوب للدولة العربية، كنت لا أفتأ أطرح على الصديق العزيز الأسئلة ذاتها. وكان يجيبني على أكثرها ولو باقتضاب. كان لا ينفي وجود مثل هذا الاهتمام في مصر. كان يقرأ مداخلاتي بمجرّد تلقيها. وقال لي مرّة كلاماً في مناسبة إحدى المداخلات لا أزال أحمله مدى العمر سنداً لي في عملي كباحث.

خلال السنوات اللاحقة وكنت قد أصبحت عضواً في مجلس إدارة الجمعية، انقطع الدكتور محمود عن الجمعية بسبب المشاكل الصحية. كان الدكتور منير يصطحبني في أول زيارة له بمجرّد وصولنا إلى القاهرة، وهي للدكتور محمود. واستمرت المحنة الصحية سنوات، إلى أن خرج منها وعاد يشارك في ندوات الجمعية. وكنت سعيداً للغاية بحضوره مداخلتي في الطاولة المستديرة في مقر الجمعية في ٢٦ كانون الثاني/ يناير عام ٢٠١٩ حول "دور الإدارة العامة في التنمية".

إنه واحد من الأحبة الذين تعرّفت إليهم في الجمعية وكانوا بالنسبة لي عائلة يصعب الوقوع على مثيل لها. كان الودّ والمحبة الصادقة والمسافة القائمة على الاحترام العميق عناوين هذه العلاقة. أتحدّر من أسرة – آل داغر – من إحدى بلدات جبل-لبنان الشمالي، والتي أعطت مصر علمين من أعلامها هما آسيا داغر الغنية عن التعريف، وأسعد داغر الصحفي والمفكّر العروبي، الذي كانت تجربته في مصر نبراساً لا يزال يهتدي به كل أهلي. ولمست بنفسي من تجربتي الخاصة والشخصية قوة هذه العلاقة وقوة المشاعر المعبّر عنها.

تبدو اليوم تلك السنوات بعيدة سنوات ضوئية. أكتب هذا النص ونحن في مطلع النصف الثاني من شهر آب/أغسطس عام ٢٠٢١. ولبنان يتعرّض لحصار خارجي وداخلي متمادٍ، باتت الحياة معه مستحيلة. ويعبّر عن نفسه بطوابير المواطنين الذين يصطفّون لساعات أمام محطات المحروقات لملء الوقود لسيارتهم، وأمام الأفران لشراء ربطة خبز. بل هذه التجربة هي الأكثر شبهاً بتجربة الحرب العالمية الأولى، حيث تعاون الحصار الخارجي والحصار الداخلي لخلق المجاعة. كانت بواخر القمح المرسلة من أهلنا في مصر تعود أدراجها بسبب الحصار الغربي للشاطئ.

حمى الله مصر وجعلها بمنأى عن تجارب من هذا النوع، وحمى أهلها المحبّين وأعضاء جمعيتنا، وأمثال الراحل الكبير الدكتور/ محمود منصور عبد الفتاح.

إلى رفيق الدرب وشريك المسيرة إلى زوجي
الدكتور / محمود منصور

في مسيرة عمري معه مرت لحظات ما أقساها فى شتي دروب الحياة، أمسكت فيها بالقلم أسجل ملامح أزمات أرغمتنا الحياة على تقبل قسوتها، داعية من الله أن يخفف المعاناة التي أختارها لنا القدر لتلازمنا في رحلة الأيام, إلا أن أقسى اللحظات هي تلك التي تلازمني

الآن حال كتابة هذه السطور حين أرثيك، فمازلت غير قادرة على أن أستوعب تلك الحقيقة الوحيدة في هذا الوجود، كونك رحلت لأنني ما زلت لم أفقد ثقتي فيك يوماً في أنك سوف تقاوم، وتقاوم كما عودتني دائماً، ولكنها الهزيمة التي أحلت بك بعد طول مقاومة، كنت سعيداً وراضياً بما قسمه الله لك وكنت أستمد منك الرضي والقبول واثقة دائما في اجتياز اليأس والعبور إلى أمل نتمناه جميعاً، لكنها حكمة القدر والحياة.

في أول لقاء لنا كانت وشائج الارتباط تبدو ماثلة أمامي في خصال بدت حينها تتكشّف ملامحها فى مواقفك الجسورة، التي لا تهاون في تبديلها إلا إذا كانت تبعدك عن الحق. جمعت بيننا هموم الوطن، وآمال الفقراء، وحق المحرومين في حياة أفضل، قداسة العلم، ونزاهة الفكر، والإيمان بأنه وسيلتنا للتحرر وخلاصنا من الهوان وأسلحتنا في كل معارك الوطن.

تقاربنا ومضت بنا الأيام، انتصرنا حيناً وانكسرنا أحياناً كثيرة دون أن تحيد أو تميل لسلطان، ومازلت أحلم معك حتى بعد رحيلك لأن الحلم لم يتحقق بعد.

عرفت فيك الاستقامة والنزاهة، وزهد الحياة ومتاعها، خضنا معارك كثيرة في مسيرة الحياة، عامة وخاصة، لم تعجّزنا معاركنا العامة عن مواصلة الطريق، بل زادتك وزادتني صلابة وجرأة على سلامة المسيرة، إلا أن ما أعجزنا وأعجزك هى معاركنا الخاصة مع رحلة المرض، إنها إرادة الله ولا رد لقضائه .

يا رفيقي إذا كانت الدنيا اختارت أن تبعدك عني، فأعلم أن قطعة منك تلازمني هم أولادك الذين حاولت قدر الإمكان وعلى قدر ما بذلت من مقاومة للمرض أن تبدو أمامهم سعيداً رغم آلامك، راضياً بما أسكنه الله فى قلبك من أمان وطمأنينة وأمل في الشفاء.

سيظل حلمك فى خلاص الوطن وتحرره سراجاً ينير لنا الطريق، أملاً في الحرية والعدل، وشوقاً إلى حياة أفضل لكل الفقراء على أرض مصر.

زوجتك وأم أولادك
ثريا سيد عبد الجواد

فعاليات إطلاق التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام ٢٠٢٠، ولمحات من التقرير

إعداد
د/محمد الزيني – المدير التنفيذي للجمعية
أ/هدى حمودة – السكرتيرة التنفيذية للجمعية

عُقد مؤتمر إطلاق العدد رقم (٤٠) من التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٢٠ ، وذلك بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وذلك يوم الأثنين الموافق ١٢ يوليو ٢٠٢١، وبحضور الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد/ أحمد أبو الغيط، والذي أشار في كلمته إلى أن التقرير الاقتصادي العربي الموحد يعد واحداً من أهم مجالات التعاون بين مؤسسات العمل العربي المشترك، وأحد ثمار التعاون بين الجامعة العربية وصندوق النقد العربي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك).

وأوضح السيد/ أبو الغيط إلى أن التقرير الحالي يتجاوز حدود البيانات والاحصائيات الدقيقة إلى تقديم رؤية شاملة وتحليل متكامل للأوضاع الاقتصادية في الأقطار العربية، فضلاً عن تقديمه لمحة عن وضع الاقتصاد العالمي. كما أكد الأمين العام للجامعة على أن الأقطار العربية تتعافي بصعوبة شديدة من التبعات المؤثرة لجائحة كورونا، وفي ظل مشكلات هيكلية لصيقة بالاقتصادات العربية، وأخطرها على الإطلاق ارتفاع نسب الفقر والبطالة، وتضاؤل الصادرات الصناعية ذات القيمة المضافة العالية، فضلاً عن الخلل الشديد في قدرة الاقتصادات العربية على تحقيق مستويات عالية من التشغيل، والانفصال الواضح بين متطلبات سوق العمل ومخرجات العملية التعليمية في الوطن العربي. ودعا الأمين العام إلى ضرورة الاستجابة لتحديات الفقر في الوطن العربي باتباع نماذج تنموية مبتكرة، تقوم على توفير الفرص المتساوية، للإناث والذكور، ولسكان الريف والحضر على حد سواء.

وأشار الأمين العام إلى أن المحور الرئيس في التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٢٠ هو الاقتصاد الرقمي، ودوره الهام في تحقيق النمو الشامل وتوليد الثروة، كما أكد على أنه بالرغم من الخطوات العربية المشهودة نحو التحول الرقمي، إلا أن الوضع العربي في هذا الإطار وفي مجمله مازال يحتاج إلى جهود كبيرة من أجل تأسيس البنية الأساسية الرقمية، والبنية المؤسسية والمعرفية المطلوبة، فضلاً عن ضرورة إتاحة التكنولوجيا الرقمية بهدف تحسين الخدمات الصحية والتعليمية، والحد من انعدام المساواة في الفرص، وتحقيق النمو الاقتصادي الشامل، انطلاقاً منها إلى تحقيق النمو المتوازن والمستدام لاقتصاداتنا العربية.

لمحات من التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2020

يتناول العدد الأربعون من التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عام ٢٠٢٠ التطورات الاقتصادية في الدول العربية.

ويتكون التقرير من ثلاثة عشر فصلاً بخلاف المقدمة والملاحق الاحصائية، وبما يجاوز الأربعمائة صفحة. ويقدم التقرير تحليلاً للتطورات الاقتصادية في الأقطار العربية خلال عام ٢٠١٩، مع الإشارة في افتتاحية التقرير إلى انتشار جائحة فيروس كورونا المُستجد عام ٢٠٢٠، وتداعياتها الاقتصادية واسعة النطاق ومتعددة الأبعاد، وأنه كان من الصعب التطرق إلى هذه الجائحة وتداعياتها في متن هذا التقرير، نظراً لتغطيته لعام سابق وهو ٢٠١٩، ولذا – وبحسب التقرير– سيتم تناول هذه الجائحة وانعكاساتها على الاقتصادات العربية في الإصدار الواحد والأربعين من هذا التقرير لعام ٢٠٢١.

يبدأ التقرير بعرض الأوضاع الاقتصادية العالمية، ثم تناول أداء الاقتصادات العربية، من حيث الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، والتطورات القطاعية في الزراعة والصناعة والنفط. كما استعرض التقرير تطورات المالية العامة والتطورات النقدية والمصرفية وتطورات أسواق المال العربية، وصولاً إلى التجارة الخارجية والتجارة البينية وموازين المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف.

والمحور الرئيس في التقرير هو موضوع "الاقتصاد الرقمي ودعم دوره في التنمية العربية"، والذي تلاه عرض تقرير عن العون الإنمائي العربي والدولي. ويُختتم التقرير بعرض أوضاع الاقتصاد الفلسطيني.

بالنسبة للاقتصاد العالمي خلال عام ٢٠١٩، أشار التقرير إلى التحديات التي أثرت سلباً على معدل نموه، وأهمها: تباطؤ مستويات الطلب الكلي، فضلاً عن تأثر سلاسل التوريد بالتوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

كما أشار التقرير إلى اتخاذ الاقتصادات الكبرى العديد إجراءات اقتصادية ومالية في مواجهة تلك التحديات، أهمها زيادة الاستثمارات الحكومية بهدف تنشيط الطلب الكلي، فضلاً عن تبني سياسات نقدية توسعية لدعم الناتج والتشغيل. وقد أثرت التطورات الاقتصادية العالمية على اقتصادات الدول العربية، ففي ظل التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين، والتي انعكست سلباً على مستويات الطلب العالمي والأسعار العالمية للنفط، مما أدى– بالإضافة إلى عوامل أخرى– إلى تباطؤ معدل نمو الاقتصادات العربية خلال عام ٢٠١٩. أما بالنسبة للأداء الاقتصادي للاقتصادات العربية في عام ٢٠١٩، فقد أشار التقرير إلى تراجع معدل النمو في المنطقة العربية كنتيجة لتباطؤ مستويات الطلب الخارجي، وانخفاض الأسعار العالمية للنفط وكميات انتاجه في ظل التزام الدول العربية باتفاق "أوبك + " ، علاوة على استمرار تأثير الأوضاع الداخلية غير المواتية للنمو في عدد من الدول العربية، بينما خفف من حدة تباطؤ معدل النمو النجاح النسبي للإصلاحات الاقتصادية المطبقة في بعض الدول العربية المستوردة للنفط، والتي أسهمت في دفع مستويات الاستثمار والصادرات في هذه الدول.

وفيما يخص المستويات الاجتماعية للاقتصادات العربية في عام ٢٠١٩، وبالأخص مستويات الفقر، فقد أشار التقرير إلى أن حوالي ٤٠% من سكان الدول العربية يعيشون تحت خط الفقر الدولي، فضلاً عن التراجع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالقضاء على الفقر وعدم المساواة في المنطقة العربية، حيث يقدر التقرير أن حوالي ١٥% من فقراء الأقطار العربية يعانون من الفقر المُدقع،

وأن نسبة ٨٣,٤% منهم يقطنون المناطق الريفية. ويُرجع التقرير السبب الرئيس وراء انتشار الفقر في المجتمعات العربية إلى غياب تكافؤ الفرص الاقتصادية بين مختلف أفراد المجتمع، وبالأخص بين الحضر والريف وبين الإناث والذكور. ولكن يشير التقرير إلى محاولات الدول العربية خلال الفترة ٢٠١٠- ٢٠١٨ نحو تحسين مؤشراتها في مجالات التنمية البشرية والاجتماعية، كنشر التعليم، وضمان وتوسيع مستويات الرعاية الصحية، وتعزيز المساواة بين الجنسين ومكافحة الفقر المدقع.

وبالنسبة للتطورات القطاعية، فقد أشار التقرير إلى أن أهمية القطاع الزراعي باعتباره نشاطاً اقتصادياً رئيساً في العديد من الدول العربية، نظراً لأهميته في توفير الاحتياجات الاستهلاكية الغذائية، ولمساهمته في توفير المواد الأولية كمدخلات انتاجية للعديد من الصناعات التحويلية، فضلاً عن استيعابه نسبة معتبرة من إجمالي القوى العاملة في الدول العربية. وبالرغم من الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في بعض الدول العربية، يشير التقرير إلى أن أداء القطاع الزراعي في الأقطار العربية لا يزال ضعيفاً، نظراً لتقلبات الإنتاج وعدم استقراره وارتباطه بالتقلبات المناخية ومحدودية الأمطار؛ التي تعتمد عليها حوالي ٨٠% من المساحة الزراعية الإجمالية، والتي تقدر بحوالي ٧٧,٢ مليون هيكتار.

أما بالنسبة لقطاع الصناعة، فأوضح التقرير تأثر أداء الصناعة العربية في عام ٢٠١٩ بانخفاض الطلب على النفط والغاز الطبيعي نتيجة تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي. حيث جاء معدل نمو الصناعات الاستخراجية سالباً، فيما كان معدل نمو الصناعات التحويلية موجباً. وكان من أهم الصناعات التحويلية ذات معدلات النمو الموجبة صناعات مواد البناء، والصناعات الغذائية، وصناعة الادوية، وصناعات تكرير النفط والبتروكيماويات، والأسمدة. بينما شهدت بعض الصناعات مثل صناعات الغزل والنسيج وغيرها تباطؤ في نموها، وذلك بتأثير عوامل المنافسة الخارجية، والأوضاع الداخلية في بعض الدول العربية، والتي نتج عنها تحديات واجهت تلك الصناعات بشكل خاص، وانعكست على النشاط الاقتصادي بشكل عام.

وفيما يخص تطورات المالية العامة في الأقطار العربية، فقد أشار التقرير إلى تأثر أوضاع المالية العامة في الدول العربية النفطية بتطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال عام ٢٠١٩، حيث تراجعت أسعار النفط بعد تسجيلها لارتفاعات كبيرة خلال عام ٢٠١٨. وحاولت العديد من الدول العربية النفطية تعزيز إيراداتها غير النفطية، في إطار تنويع الإيرادات المالية، وذلك باستكمال الأطر التشريعية والتنظيمية لتعزيز النظم الضريبية واستحداث أدوات ضريبية جديدة، مثل ضريبة القيمة المضافة، الأمر الذي أدى إلى زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية، وتعزيز الوضع المالي لعدد من الدول العربية خلال عام ٢٠١٩. فضلاً عن محاولات الدول العربية لترشيد الإنفاق العام لضمان الاستدامة المالية وتعزيز الموازنة العامة، حيث سجلت معظم الدول العربية نمواً محدوداً، أو تراجعاً، في مستوى الإنفاق العام، خلال عام ٢٠١٩، أخذاً في الاعتبار الموارد المالية المتاحة وعوامل التضخم ومتطلبات تلبية الحاجات التنموية والاجتماعية. وهو ما انعكس في ارتفاع إجمالي الإيرادات العامة في الدول العربية مجتمعة بحوالي ٢,٢%.

وعلي صعيد التطورات النقدية والمصرفية في أسواق المال العربية،

أوضح التقرير أن الاتجاهات التوسعية هي الغالبة على موقف السياسات النقدية في عدد كبير من الدول العربية خلال عام ٢٠١٩، حيث استفادت الدول ذات نظم الصرف الثابتة المرتبطة بالدولار من اجراءات مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بخفض الفائدة على الدولار خلال عام ٢٠١٩، حيث ساعدها ذلك على تبني سياسات نقدية توسعية أسهمت في دعم النمو الاقتصادي.

أما بالنسبة لاتجاهات التجارة العربية خلال عام ٢٠١٩، فقد أظهرت بيانات التقرير تغيرات طفيفة في حصص الشركاء التجاريين مقارنةً بعام ٢٠١٨، حيث احتلت الصادرات البينية العربية ١١,١% من إجمالي الصادرات العربية، بينما بلغت نسبة الصادرات العربية إلى الولايات المتحدة الأمريكية ٥,٨% من إجمالي الصادرات العربية، والاتحاد الاوروبي نسبة ١٦ %، ولا زالت دول آسيا مستحوذة على الجزء الأكبر من الصادرات العربية بحصة تبلغ ٥٦,٣ %، وبلغت حصة باقي دول العالم نحو ١٠,٨%. وتواصل جامعة الدول العربية العمل على استكمال أركان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والمضي قدماً في تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية مستهدفةً إقامة الاتحاد الجمركي العربي، وذلك في إطار استمرار مسيرة التكامل الاقتصادي العربي نحو تعزيز التبادل التجاري العربي البيني. وتعمل الأمانة الفنية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على أربعة محاور رئيسة هي: تحرير التجارة السلعية، وتسهيل التجارة بين الدول العربية، وتحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية، والاتحاد الجمركي العربي.

وفيما يخص موازين المدفوعات والدين الخارجي وأسعار الصرف، فأشار التقرير إلى أن عام ٢٠١٩ قد شهد تأثر أداء موازين مدفوعات الدول العربية بالتراجع في أسعار النفط العالمية، مما نتج عنه تراجع الفائض بالميزان التجاري لتلك الدول بنسبة بلغت ٢٦,٧ % ليسجل حوالي ٢٣٧,٤ مليار دولار. كما انكمش العجز المحقق في ميزان الخدمات والدخل، وصافي التحويلات بنسب قدرها ١٠,٤ % و٤,٢% على الترتيب. مما أدي إلى تراجع الفائض بميزان المعاملات الجارية للدول العربية كمجموعة خلال عام ٢٠١٩، الأمر الذي انعكس على تراجع الفائض الكلي لموازين مدفوعات الدول العربية كمجموعة خلال عام ٢٠١٩ بنحو ١٦,٢% مقارنةً بعام ٢٠١٨.

أما على صعيد تطورات الدين الخارجي على الدول العربية، أوضح التقرير أن إجمالي رصيد الدين الخارجي للدول العربية قد ارتفاع بحوالي ٢٨ مليار دولار خلال عام ٢٠١٩، مسجلا نسبة نمو بلغت ٩,٧ % مقارنة بالعام السابق له. ويُرجع التقرير السبب في هذه الزيادة إلى لجوء عدد من الدول العربية إلى الاقتراض وإصدار سندات وصكوك لاجتذاب موارد خارجية لدعم أوضاعها المالية، في ظل تراجع الإيرادات النفطية، وانخفاض حجم الاستثمارات والمنح الخارجية، فضلاً عن الحاجة لسداد التزامات المديونية الخارجية (خدمة الدين) الواجبة السداد خلال عام ٢٠١٩. وانعكس كل ذلك على مؤشرات المديونية الخارجية، فقد ارتفعت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي،، بالنسبة للدول العربية كمجموعة بحوالي ٠,٧ %، لتصل إلى ٣٥,٣ % في نهاية عام ٢٠١٩، مقارنةً بنسبة ٣٤,٦ % في أواخر عام ٢٠١٨، وجاء ذلك كمحصلة لتسارع وتيرة نمو الدين العام الخارجي، مقارنة بنمو الناتج المحلي بالأسعار الجارية.

وفيما يخص أسعار صرف العملات العربية المثبتة مقابل الدولار، فقد أشار التقرير إلى التحسن في قيمة هذه العملات مقابل اليورو في ظل ارتفاع قيمة الدولار مقابل اليورو خلال عام ٢٠١٩، ويرجع ذلك إلى الأداء القوي للنشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية خلال ذات العام. وعلى جانب آخر، أشار التقرير إلى تراجع قيمة بعض عملات الدول العربية التي تبنت نظماً أكثر مرونة لأسعار الصرف مقابل الدولار على ضوء الضغوطات التي شهدتها التوازنات الخارجية لهذه البلدان، والسياسات التي تبنتها تلك الدول لزيادة مستويات مرونة نظم الصرف، وكذلك الأوضاع المحلية التي شهدتها بعض هذه الدول خلال عام ٢٠١٩.

ويتناول التقرير في المحور الرئيس له موضوع "الاقتصاد الرقمي ودعم دوره في التنمية العربية"، حيث تم إلقاء الضوء على أهمية تطوير بنية الاقتصاد الرقمي للدول العربية، وذلك بناء على التجارب الدولية والممارسات الناجحة في هذا الشأن. واستهل التقرير هذا الملف بإبراز الدور التنموي للاقتصاد الرقمي ومساهماته في تحقيق العديد من المنافع الاقتصادية والاجتماعية. بينما تناول الجزء الثاني من ذات الملف وضع البنية الأساسية والمؤسسية للاقتصاد الرقمي في الدول العربية، فضلاً عن عرض تجارب بعض الدول، وتقديم بعض التوصيات حول أهم متطلبات وتحديات تطوير الاقتصاد الرقمي في الدول العربية، والخطوات التي يمكن اتخاذها لتطويره وتعظيم فوائده، وذلك استناداً إلى التجارب والممارسات الدولية. وقد أشار التقرير إلى ثلاثة مصادر للفجوة الرقمية في الدول العربية، وتتمثل أول وأهم هذه المصادر في البنية الأساسية، نتيجة لضعف الاستثمار في الشبكات الرقمية، وما يترتب عليه من الوصول المحدود إلى البيانات والخدمات الإلكترونية، وبالتالي يحد من الابتكار ومن إنشاء سلاسل قيمة جديدة مرتبطة بالبيانات. أما المصدر الثاني للفجوة الرقمية فيتمثل في البنية المؤسسية التنظيمية والتشريعية، والتي تحتاج في معظم الدول العربية إلى تطوير القوانين والتشريعات والقواعد التنظيمية، وإضفاء المزيد من المرونة عليها لتواكب التحولات التكنولوجية الكبيرة الحالية والمتوقعة. ويتمثل المصدر الثالث للفجوة الرقمية في ضعف استخدام التقنيات الحديثة في ظل ارتفاع معدلات الأمية وتواضع المهارات في مجال تقنية المعلومات والاتصالات. الأمر الذي يشير إلى ضرورة إجراء تحسينات على المعرفة الرقمية، واستكمال مشروعات الحكومات الرقمية الذي لا يزال في طور التنفيذ في عدد الدول العربية. وبالنسبة لموضوع العون الإنمائي العربي، فأشار التقرير إلى تقديم المساعدات الرسمية الإنمائية العربية من خلال ثلاث آليات رئيسية هي المساعدات الحكومية الثنائية، والعون المقدم من صناديق ومؤسسات التنمية الأعضاء في مجموعة التنسيق، ومساهمات الدول العربية في مؤسسات التنمية الدولية متعددة الأطراف، بالإضافة إلى بعض الأنواع من العون الأهلي الخيري الذي تقدمه الهيئات والجمعيات الخيرية الرسمية والمنظمات غير الحكومية. ويوضح التقرير أنه على مستوى التوزيع الجغرافي للعمليات التمويلية، فقد بلغ نصيب مجموعة الدول العربية من الالتزامات الممولة عام ٢٠١٩ حوالي ٣٧,٢ % مقابل ٥٢,٧ % في عام ٢٠١٨، ومجموعة الدول الأسيوية حوالي ٣٣,٧% ، ومجموعة الدول الأفريقية حوالي٢٥,٢%، ومجموعة دول أمريكا اللاتينية حوالي ٢,٨%، ومجموعة الدول الأخرى حوالي ٠,٥% خلال عام ٢٠١٩، والهيئات والمنظمات حوالي ٠,٦ %.

وأخيراً، خصص التقرير ملفاً عن تطورات الاقتصاد الفلسطيني في ظل الاحتلال، أشار فيه إلى تعرض الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة الأخيرة لأزمات متتالية على الصعيد المالي والسياسي والأمني، تمثلت بالاعتداءات على الأراضي الفلسطينية، والحجز على الأموال الفلسطينية، وتشديد الحصار على قطاع غزة، وزيادة القيود في الضفة الغربية المحتلة، والاستمرار في سياسة تهويد مدينة القدس المحتلة وفصلها عن باقي أجزاء دولة فلسطين، وتقييد حركة التنقل والنفاذ للأفراد والبضائع وتذبذب حجم المساعدات الخارجية وانخفاضها بل وتوقف الكثير منها في السنوات الأخيرة. فضلاً عن قرار (القوة القائمة بالاحتلال) في أوائل عام ٢٠١٩ باقتطاع ١٣٨ مليون دولار من أموال الضرائب الفلسطينية، في مخالفة صريحة لكافة المواثيق والقوانين الدولية، باعتبار هذه الأموال حقوق وأموال فلسطينية، تجبيها (القوة القائمة بالاحتلال) بالنيابة عن السلطة الفلسطينية طبقا لاتفاقية أوسلو. وتقدر أموال الضرائب التي تجبيها القوة المحتلة نيابة عن السلطة الفلسطينية حوالي ٢٠٠ إلى ٢٥٠ مليون دولار أمريكي شهرياً، تشكل نحو ٧٠ % من الإيرادات المحلية الفلسطينية، فضلاً عن اقتطاع دولة الاحتلال نسبة ٣% من إجمالي قيمة الضرائب التي تحولها إلى السلطة، وذلك كعمولة لها عن القيام بأعمال الجباية. ونتيجة لهذه الممارسات لسلطات الاحتلال، تفاقمت الأزمة المالية الفلسطينية، وانعكست سلباً على المؤسسات الفلسطينية الرسمية، بما في ذلك صرف رواتب موظفي القطاع العام. مما حدا بالسلطة الفلسطينية لاتخاذ عدد من الإجراءات التقشفية، بما فيها وقف التعيينات والترقيات وترشيد الإنفاق الحكومي وتقييده،

وذلك بهدف تخفيف حدة الأزمة المالية التي تعانيها دولة فلسطين على خلفية قرار اقتطاع أموال الضرائب الفلسطينية.

وفي ظل الأزمة المالية والاقتصادية والسياسية التي شهدتها دولة فلسطين، فقد تراجع معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي خلال عام ٢٠١٩ ليصل إلى ٠,٩% مقارنة بـ ١,٢% عام ٢٠١٨.

وهكذا، تعرضت عملية التنمية في فلسطين للمصاعب والمعوقات، والتي أثرت سلباً على مستوى المعيشة الفلسطينيين، نظراً لعدم الاستقرار والتدخلات المباشرة لسلطات الاحتلال، وتدمير عناصر البنية الأساسية والمرافق العامة في كل الأنشطة والخدمات. وأشار التقرير في ختامه عن موضوع فلسطين أن الامر يحتاج إلى جهد منظم ومتواصل من جميع شركاء التنمية الفلسطينية، الدولة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، وفي إطار مؤسسي وقانوني، على أن يتحقق ذلك باستخدام كافة الوسائل والسياسات الاقتصادية المختلفة.

يمكنكم مشاهدة نبذة تاريخية عن التقرير الاقتصادي العربي الموحد من خلال الدخول على الرابط التالي

https://www.youtube.com/watch?v=M٣٥WkpnFp٢w

قراءة فى المكتبة الاقتصادية .....عروض كتب

اسم الكتاب: الاقتصاد القياسي كفن خداع: كشف القيود وإساءة الاستخدام في الاقتصاد

Econometrics as a Con Art : Exposing the Limitations and Abuses of Econometric

المؤلف: عماد موسى ، أستاذ التمويل، معهد ملبورن الملكي للتكنولوجيا Royal Melbourne Institute of Technology (RMIT)، أستراليا.

لغة الكتاب: الإنجليزية. الناشر: Edward Elgar Pub.

سنة النشر: ٢٠١٧. عدد الصفحات: ٢٨٨.

عرض : د.محمد الزيني

عرض كتاب

يقدم د. عماد موسي في مؤلفه نقداً شاملاً للاقتصاد القياسي والأساليب الإحصائية شائعة الاستخدام في كل من مجالي الاقتصاد والتمويل.

د. موسي هو أستاذ التمويل في معهد ملبورن الملكي للتكنولوجيا بأستراليا، حصل على بكالوريوس في الاقتصاد، وماجستير في اقتصاديات الوسطاء الماليين ، ودكتوراه في الاقتصاد المالي من جامعة شيفيلد بانجلترا عام ١٩٨٦. عمل في بدايات حياته المهنية كمحلل مالي وصحفي مالي وخبير اقتصادي في مجال البنوك والتمويل. وفي عام ١٩٩١ بدأ مسيرته الأكاديمية بإلقاء محاضرات في الاقتصاد والتمويل في جامعة شيفيلد. وفي عام ١٩٩٤ انضم إلى جامعة لاتروب (La Trobe University ، حيث انتهى به الأمر ليشغل كرسياً في التمويل ، قبل أن يلتحق بجامعة موناش (Monash University) في سبتمبر ٢٠٠٦. وفي عام ٢٠١٠، انتقل إلى منصبه الحالي في معهد ملبورن الملكي باستراليا (RMIT). وشغل د. موسى عدداً من المناصب الاستشارية كان من أهمها في هيئة المعونة الاسترالية (AusAID)، ووزارة الخزانة الأمريكية وبنك الكويت المركزي والأمم المتحدة. وقد قام بتأليف ونشر ٢٥ كتاباً وأكثر من ٢٠٠ بحثاً في المجلات الأكاديمية.

ويستهل الكاتب مؤلفه " الاقتصاد القياسي كفن خداع" بمقدمة عن بداية دراساته للاقتصاد القياسي كمقرر اختياري في دراسته الجامعية الأولى وذلك في أوائل السبعينيات من القرن العشرين، ووصف الكاتب الكيفية التي تلقي فيها الاقتصاد القياسي لأول مرة كطالب بالتركيز على ثلاثة عناصر أساسية لجوهر الاقتصاد القياسي: النظرية الاقتصادية، وعلم الرياضيات، والإحصاء. ومع مرور الزمن، تراجعت النظرية الاقتصادية، وتحول التركيز نحو تطوير أساليب الاقتصاد القياسي بالاعتماد على التجريد الرياضي البحت، ليتحول الاقتصاد القياسي في مضامينه إلى ضرورة رئيسة لدارسي الاقتصاد، ويتجاوز في أهميته تخصصات وفروع الاقتصاد بشقه الاجتماعي، كتاريخ الفكر الاقتصادي والنظرية الاقتصادية في حد ذاتها. ليصبح الاقتصاد القياسي وأساليبه وأدواته غاية في حد ذاته وليس مجرد وسيلة للوصول إلى الهدف، وأضحت درجة اليقين في نتائج التقديرات واختبارات الاقتصاد القياسي مؤكدة ومتجاوزة لمفاهيم ومبادئ النظرية الاقتصادية والحدس البحثي والتفكير العلمي المنهجي المنظم.

وهذا لا يعد – من وجهة نظر المؤلف – تطوراً إيجابياً في دراسة علم الاقتصاد، ذلك "العلم الكئيب".

ويحدد الكاتب هدف مؤلفه بأنه محاولة لشرح الكيفية التي يمكن من خلالها استغلال الاقتصاد القياسي لإثبات أي شيء كان، فضلاً عن قيامه بالنقد البناء لأساليب الاقتصاد القياسي وللاستخدام المفرط للنماذج الكمية في كل من مجالي الاقتصاد والتمويل، وكذا تقديمه المقارنة المبسطة بين قوانين العلوم الطبيعية وقوانين العلوم الاقتصادية. ففي العلوم الطبيعية، كالفيزياء، تخضع قوانين الحركة لقوي الطبيعة، وتظل حقيقة قابلة للتطبيق بمجرد اكتشافها من العقل البشري، فسرعة السقوط الحر لجسم وفقاً للجاذبية الأرضية ودون تأثير مقاومة الهواء حوالي ٣٢ قدماً (٩,٨ متر) في الثانية، كما يمكن التنبؤ بدقة بدرجة غليان الماء في ظل مستويات الضغط الجوي المختلفة، وهذه هي القوانين الطبيعية التي لا يمكن تغييرها بمجرد اكتشافها. بينما في مجال الاقتصاد القياسي، نجد أن الاقتصاديين القياسيين يمكن لهم التوصل إلى نتائجهم المرغوبة – المتحيزة– باستخدام ما يتأتى لهم من أدوات وأساليب الاقتصاد القياسي لإثبات وجهات نظرهم، وإن خالفت الحدس البحثي والنظرية الاقتصادية، وفي حال عجزهم عن الحصول على النتائج المنتظرة، قد يستخدم الاقتصادي القياسي في هذه الحالة أساليب متعددة، سواء نماذج و/أو فترات إبطاء و/أو طرق تقدير مختلفة، فضلاً عن انغماسه في "إستنضاب البيانات Data mining"،وذلك حتي يصل إلى نتائجه المرغوبة والمتحيزة، وهو ما يعني أنه في ظل النمذجة الاقتصادية القياسية لا يمكن الاطمئنان إلى النمذجة الدقيقة لآليات عمل الاقتصاد.

فضلاً عن خطورة التلاعب بالنماذج الاقتصادية القياسية للوصول إلى نتائج محددة سلفاً، وبما يدعم التحيز نحو توصيات ومعتقدات أيديولوجية بعينها، أو ترسيخ لتوجهات ومصالح فئات خاصة.

يتكون الكتاب من أثني عشر فصلاً – بخلاف مقدمته – يقدم فيها الكاتب في تسلسل منهجي رؤيته لآليات وأساليب فن الخداع في الاقتصاد القياسي. ألقي الكاتب الضوء في الفصل الاول من مؤلفه على طبيعة وتطور الاقتصاد القياسي، حيث عرض الجدول الزمني لتطور الاقتصاد القياسي بداية من Yule (١٨٩٥) وصولاً إلى (٢٠١٦) Jin and Maheu، (٢٠١٦) Chambers، Chung and Romano (٢٠١٦)، (٢٠١٦) Galvao and Kato، (٢٠١٦) *Baltagi et al.* وناقش الكاتب في الفصل الثاني من مؤلفه المكونات والتخصصات ذات الصلة بالاقتصاد القياسي، وفيه يعرض الكاتب لمختلف آراء الاقتصاديين عن طبيعة ومكونات الاقتصاد القياسي، فأشار – علي سبيل المثال– إلى رأي (٢٠١٠) Brown في طبيعة ومكونات الاقتصاد القياسي، بأن القياس والتقدير هو الوظيفة الأولى له، وبأن مكونات النمذجة والاقتصاد القياسي تتحدد في: صياغة وتحديد نماذج الاقتصاد القياسي ، وتقدير واختبار النماذج ، واستخدام النماذج. فضلاً عن تأكيد Brownبأن التنبؤ "ربما يكون السبب الرئيسي للاقتصاد القياسي".

كما أشار الكاتب إلى توصيف (١٩٥٢) Schneider لثلاثة مكونات رئيسة للبحث الاقتصادي القياسي وهي: الصياغة الكمية للعلاقات بين المتغيرات (بناء النماذج)؛ وصياغة المعادلات والتحديد العددي للمعاملات؛

و اختبار الفرضيات. بأن ، بينما أوضح الكاتب رأي Hendry (١٩٨٠) على أن "القواعد الذهبية الثلاثة للاقتصاد القياسي هي الاختبار والاختبار والاختبار...."

وخصص الكاتب الفصل الثالث من مؤلفه لمناقشة طبيعة الاقتصاد القياسي كعلم، ويربطه بالفصل الرابع الذي يوضح فيه التفرقة بين طبيعة العلوم الطبيعية والقوانين الاقتصادية. وعرض الكاتب في الفصل الخامس من مؤلفه أهم ثغرات التحليل الاقتصادي القياسي، وأوجه القصور التي تشوبه، تمهيداً لمراجعة ومناقشة الانتقادات الموجهة للاقتصاد القياسي في الفصل السادس من الكتاب، وأهمها الانتقادات الموجهة من كينز، وليمار، ولوكاس، والمدرسة النمساوية. ففي الفصل الخامس ، قام الكاتب بعرض مجموعة من الحجج والبراهين لدعم الاقتراح القائل بأن "النمذجة الاقتصادية القياسية يمكن استخدامها لإثبات أي شيء تقريبًا"، ومن هنا جاءت عبارة "العلم غير المرغوب فيه". لذلك رفض عدد كبير من الاقتصاديين الذين ساهموا في وضع أطر علم الاقتصاد استخدام الاقتصاد القياسي. أحد الأمثلة على ذلك هي جوان روبنسون التي لم تستخدم المعادلات، بل فضلت المخططات والرسوم البيانية المدعومة بالتوصيف والتحليل بعبارة أخرى ، لم يكن لديها سبب للاختباء وراء الرياضيات المعقدة، منطلقاً من هذا الفصل الخامس إلى دعم حجيته بعرض آراء النقد الموجهة إلى الاقتصاد القياسي في الفصل السادس من كتابه. وينتقل الكاتب في الفصل السابع من مؤلفه إلى مرحلة التطبيق، ليناقش "الانحدارات المسلوقة Stir-fry regressions" كعمل خداعي، واستهل هذا الفصل بالإشارة إلى مقالة Leamer (١٩٨٣) المعنونة:

" Let us take the Con out of Econometrics "

والتي انتقد فيها استخدامات الانحدار السيئة، وهي الاستخدامات والممارسات التي لا تزال شائعة، وأصبحت أكثر انتشاراً بسبب تطور الحوسبة والتكنولوجيا، حيث قد يتم تحريف معادلات الانحدار وتحويرها حتى تحقق النتائج المرجوة، والتي تجعل من الحلم حقيقة. فقد يهدف الباحث – باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي – إلى تحقيق النتائج الداعمة لسياسات بعينها يمكن ترويجها، أو تؤكد النتائج الواردة في ورقة نشرها محرر مجلة أو مُحكم مُحتمل، أو لدعم معتقد أيديولوجي. وتكمن المشكلة الرئيسية في استخدامات الانحدار المقطعي – بحسب الكاتب – في غياب وضوح النظرية بشكل كافٍ، وغياب الرؤية بشأن المتغيرات التي يجب أن تظهر في النموذج "الحقيقي" كما تحدده النظرية (إذا كانت هناك نظرية على الإطلاق).

وتناول الكاتب في الفصل الثامن من مؤلفه أحد أشهر تطبيقات الاقتصاد القياسي والتحليل الكمي، وهي مبادئ التكامل المتناظر ومغالطاته، منطلقاً منه إلى مناقشة تطبيقات التكامل المتناظر في الفصل التاسع لتأكيد حجته. ففي الفصل الثامن من كتابه، يستهله المؤلف بالإشارة إلى الورقة البحثية لـ Engle and Granger (١٩٨٧)، المعنونة:

" Co-Integration and Error Correction: Representation, Estimation, and Testing"

باعتبارها "ثورة" في عالم البحث الاقتصادي الاكاديمي، حيث قاما إنجل وجرينجر بإسهام حقيقي في الاقتصاد القياسي من خلال التكامل المتناظر ونموذج تصحيح الخطأ،

وما نتج عنهما من إجراء تطوير في اختبارات السببية "Causality Test" الخاص بـ "جرينجر (١٩٦٩)"، وذلك لمراعاة إمكانية التكامل المتناظر. وقد أدى ذلك إلى قيام الباحثين بإجراء مئات بل آلاف الأبحاث الأكاديمية لاختبار النظريات في مجالي الاقتصاد والتمويل، والتي تم اختبارها مسبقًا باستخدام تحليل الانحدار، وفي ظل أدوات الاقتصاد القياسي المستحدثة. ويري المؤلف أنه حان الوقت إلى وقفة مع العلم للتساؤل عما إذا كانت "ثورة" التكامل المتناظر ونماذج تصحيح الخطأ قد أدت إلى تعزيز فهم عمل وآلية كل من الاقتصاد والأسواق المالية، وهو الهدف المأمول من البحث العلمي في المجال الاقتصادي.

قد يتخيل البعض أنه منذ حصول هذا العمل علي جائزة نوبل، كان يجب تقييمه بنفس الطريقة التي تم بها تقييم اكتشاف البنسلين؛ والذي حصل على مكتشفه على ذات الجائزة. ولكن – ومن وجهة نظر المؤلف– فعلي الرغم من أن تحليل التكامل المتناظر قد وفر الوسيلة القياسية للأكاديميين الاقتصاديين للحصول على ترقياتهم، ووفر كذلك للطلاب الاقتصاديين الطرق والأساليب للحصول على درجاتهم الأكاديمية من الماجستير والدكتوراه، إلا أن هذه التقنيات – وفقاً للكاتب– لم تسهم بأي شيء حقيقي في تقدم المعرفة الاقتصادية. وينتقل الكاتب في الفصل التاسع لتأكيد حجيته، مناقشاً تحليل التكامل المتناظر في التطبيق العملي، مستهلاً الفصل بالإشارة إلى رأي Harris (١٩٩٥) بأن "التكامل المتناظر أصبح أداة أساسية لخبراء الاقتصاد التطبيقيين الراغبين في تقدير نماذج السلاسل الزمنية" ...لأن "المتغيرات غير الساكنة ستؤدي إلى انحدار زائف spurious regression، وذلك إذا لم نستخدم اختبارات التكامل المتناظر." وقام المؤلف في هذا الفصل باستخدام السلاسل الزمنية الاقتصادية والمالية لإثبات عدم موثوقية تحليل التكامل المتناظر، فضلاً عن الرجوع إلى بعض الحجج المقدمة في الفصل الثامن حول الفرق بين التكامل المتناظر والارتباط، وذلك باستخدام البيانات الاقتصادية.

وتناول المؤلف في الفصل العاشر مدي حساسية أو عدم حساسية نتائج النماذج التطبيقية، حيث يحاول التحقق من مدى حساسية النتائج المستمدة من نماذج السلاسل الزمنية، وتحديداً فيما يتعلق بتوصيف وبناء النموذج وطرق التقدير وتعريف المتغيرات وقياسها. وأشار الكاتب إلى أن مشكلة حساسية النتائج تكمن في أنها تتيح للباحث الحصول على النتائج المرجوة – المتحيزة–، وبالتالي يصبح "استنضاب البيانات Data mining" عملية شديدة الصعوبة، لتصبح حساسية النتائج المقدرة من نماذج السلاسل الزمنية هي القاعدة وليس الاستثناء، ودون أي اعتبار للنظرية الاقتصادية، ليكون المبدأ الرئيس هو "دع البيانات تتحدث".

وناقش المؤلف في الفصل الحادي عشر فشل عملية التنبؤ، مستهلاً بالتذكير بالوظيفتين الرئيستين للاقتصاد القياسي: اختبار الفرضيات والتنبؤ، مشيراً إلى ادعاءات بعض خبراء الاقتصاد القياسي، ومنهم (Brown, ٢٠١٠)، أن التنبؤ هو الوظيفة الرئيسية للاقتصاد القياسي، حيث أعلنوا ارتقاء الاقتصاد القياسي إلى مرتبة العلوم الطبيعية، من خلال الادعاء بأن النماذج الاقتصادية القياسية المُقدَّرة على أساس البيانات التاريخية يمكن استخدامها لتوليد التنبؤات المستقبلية.

ولكن – ووفقاً لرؤية المؤلف – فالتنبؤ بنماذج الاقتصاد القياسي هو مهزلة يمكن أن تؤدي إلى نتائج كارثية إذا وضع صناع القرار اعتمادهم على موثوقية تلك التقديرات، فليس صحيحًا على الإطلاق أن تنبؤات الاقتصادي القياسي ينتج عنها توقعات رشيدة مقارنةً بنظيراتها التي يتبناها الاقتصاديون الذين يستخدمون الحكمة والمعرفة وتحليل المعلومات والبيانات.

ويخلص الكاتب في الفصل الثاني عشر والأخير من مؤلفه إلى تقديم استنتاجاته النهائية، معبراً عن وجهة نظره بأن الرياضيات قد قيدت علم الاقتصاد، باعتباره علم اجتماعي، وذلك بتحويل علم "الاقتصاد" الاجتماعي من خلال الرياضيات والإحصاء إلى علم "معقد"، وهو لا ينبغي أن يكون كذلك. ويشير الكاتب إلى حالة الهوس بنجاح الاقتصاد القياسي، حتى أنه قد يتم أحياناً اختبار ما هو غير قابل للاختبار. ليصبح جل ما علينا فعله هو "الاختبار والاختبار والاختبار"، وذلك لأن الاقتصاد القياسي يدور حول الاختبار. فالأمر يتمحور حول صياغة فرضية والحصول على البيانات واختبار الفرضية وتوليد التوقعات، وكلما كان الأمر أكثر تعقيداً، كان ذلك أفضل. ولكن إذا نظرنا إلى واقع الأمور، وفيما يتعلق بتطوير معارفنا في مجالي الاقتصاد وتحليل الأسواق المالية، فإن مساهمة الاقتصاد القياسي كانت صفرية في أحسن الأحوال، وسلبية في أسوأ الأحوال. فما تعلمناه عن عمل الأسواق المالية والاقتصاد تم من خلال التقدم المحرز من خلال الانتقال من أساليب ARCH إلى GARCH، وما بعده إلى IGARCH و MGARCH و TS-GARCH و F-ARCH و AGARCH و LARCH و SPARCH و AARCH وQTARCH و STARCH و NAGARCH وPNPARCH، وهكذا و هكذا و هكذا.....

نعم، لقد حقق الاقتصاد القياسي نجاحًا كبيراً ، ولكن فقط باعتباره – من وجهة نظر الكاتب – فنًا للاحتيال والخداع. وهكذا قدم لنا الكاتب رؤيته المنهجية نحو خطورة الاستخدام المفرط للرياضيات والنماذج الاقتصادية القياسية على علم الاقتصاد الاجتماعي بالأساس، ويقترح المؤلف في ختام كتابه أن الطريق السليم نحو تقدم علم الاقتصاد كعلم اجتماعي، وعودته غلى مساره السليم، هو إعادة عقارب الساعة إلى الوراء، وذلك بالعودة إلى الاعتماد على كل من التفكير النقدي المنهجي، والحدس البحثي والفطرة السليمة، والنظرية الاقتصادية، وذلك عند إجراء التحليل الاقتصادي، بدلاً من ترسيخ مبدأ "لنترك البيانات تتكلم". فالتحدي الحقيقي يكمن في إمكان قراءة وفهم الجميع للنماذج القياسية، وذلك للحفاظ على علم الاقتصاد وتطوره كعلم اجتماعي معني بالحياة الإنسانية والبشرية، ويمتد التحدي كذلك إلى القدرة على إثارة النقاش والجدال الاقتصادي، وما يستتبعه ذلك من أهمية تبسيط النماذج القياسية، وبالتبعية تبسيط علم الاقتصاد، بدلاً من تعقيده، وذلك على عكس ما يزعمه الاقتصاديون القياسيون، الذين لم يستطيعوا تنحية "الخداع" عن الاقتصاد القياسي بحسب رأي (Edward Leamar, ١٩٨٣). وأخيراً، تجدر الإشارة إلى أن هذا الكتاب الهام يحوي العديد من المصطلحات القياسية، والتي تحتاج – في رأينا – إلى تأصيل وتدقيق وتوحيد ترجمتها إلى اللغة العربية، وهو ما يعيد إلى الأذهان إحياء فكرة الأستاذ الدكتور/جودة عبد الخالق بأهمية تبني عمل جماعي، برعاية الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، يهدف إلى إصدار معجم مصطلحات اقتصادية موحد باللغة العربية، وبالأخص لمصطلحات "علم" الاقتصاد القياسي.

" الاقتصاد العربي بعد النفط "

السيد الأستاذ الدكتور / عاطف قبرصي

أستاذ الاقتصاد الفخري بجامعة ماكماستر بكندا ورئيس مجلس إدارة مؤسسة بيانات البصمة البيئية العالمية، وعضو الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بتاريخ ٢٠ فبراير/ شباط ٢٠٢١ (عبر تقنية Zoom).

عقدت الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية حلقة نقاشية هامة تحت عنوان " الاقتصاد العربي بعد النفط "، تحدث فيها الأستاذ الدكتور / عاطف قبرصي، أستاذ الاقتصاد الفخري بجامعة ماكماستر بكندا ورئيس مجلس إدارة مؤسسة بيانات البصمة البيئية العالمية، وعضو الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، وذلك يوم الأربعاء الموافق ٢٠ فبراير/ شباط ٢٠٢١ إلكترونياً (باستخدام تقنية الاتصال المرئي عبر منصة zoom) وقد حضر الحلقة النقاشية مجموعة بارزة من الاقتصاديين من أعضاء الجمعية المصريين ومن الدول العربية وفضلاً عن الباحثين والمهتمين بالشأن الاقتصادي.

وقد تناولت الحلقة النقاشية مجموعة من النقاط الهامة أهمها:

استهل الأستاذ الدكتور/ عاطف قبرصي العرض بنبذة بتحديد المصطلحات بين مفهومي اقتصادات عربية تعتمد اعتماداً مفرطاً على النفط، واقتصادات عربية تعتمد بشكل غير مباشر على النفط. وألقي الدكتور/ قبرصي الضوء على العلاقة بين استهلاك الطاقة الأحفورية والانبعاثات الكربونية والتلوث البيئي والتغيرات المناخية، وخطورة كل كذلك على استدامة البشرية والكرة الأرضية.

- فضلاً عن التطرق إلى حجم الخسارة المُقدرة للدول المصدرة للنفط خلال العشرين سنة القادمة، والبالغة حوالي ١٣ تريليون دولار، وامتداد أثر ذلك على الدول العربية النفطية وغير النفطية.
- تناول الأستاذ الدكتور/ عاطف قبرصي مفهوم "لعنة الموارد Resource curse"، باعتبار أن النفط أصبح لدي الدول العربية بمثابة اللعنة، ليس فقط في القضايا الاقتصادية، ولكن أيضاً في القضايا السياسية والقومية.
- فقد أشار الدكتور/ قبرصي إلى أن اعتماد الدول المفرط على النفط لم يؤهلها للنمو بذات الوتيرة التي نمت بها الدول الاخري غير المعتمدة على المصادر الطبيعية، كون الأخيرة اعتمدت على المجالات والأنشطة الانتاجية القائمة على التصنيع والمعرفة. وبذلك شكلت المصادر الطبيعية، ومنها النفط، "لعنة الموارد Resource curse" للدول المفرطة في اعتمادها على الموارد الطبيعية كمصدر للنمو الاقتصادي، ويمكن إرجاع ذلك لعدة أسباب منها:

١- الداء الهولندي Dutch Disease.

٢- تقويم أسعار صرف العملة بأعلى من قيمتها الحقيقية، ومهو ما أدى بدوره إلى ضعف تنافسية صادرات الدول المعتمدة على النفط بشكل مفرط.

٣- الاعتماد على المصادر الناضبة، وباعتبار أن النفط ثروة غير متجددة وناضبة، فإن يتوقع أن تنضب القيمة الاقتصادية لموارد الاقتصادات المفرطة في الاعتماد على النفط. ولكن التحدي الأهم والأجدى هو استخدام عائدات النفط والفوائض البترولية في الاستثمار الانتاجي والمتجدد.

- وفي سياق نقاشه عن خطورة الاعتماد المفرط على النفط كمصدر رئيس للدخل، أشار الأستاذ الدكتور/ عاطف قبرصي إلى أن اعتماد الدول العربية على النفط قد أدى إلى تغيير منظومة القيم المجتمعية داخل المنطقة العربية وتشوهها، بتحولها من القيم القائمة على الجهد والتكاتف والتعاضد والعمل المشترك إلى قيم الممتلكات والثروات وبالأخص الثروات العقارية، وهي التغيرات والتشوهات التي نتجت عن فصل العلاقة بين العمل والدخل، فأصبحت السمة الأساسية في مجتمعاتنا العربية هي "السعي وراء الريع Rent seeking".
- وأشار الأستاذ الدكتور/ عاطف قبرصي إلى أن الاعتماد على النفط في الدول العربية أدي بدوره إلى تعطيل التحول الديمقراطي في المنطقة، وخلل العلاقة بين الحاكم والمحكوم في ظل غياب الشفافية والمساءلة. واختتم الأستاذ الدكتور/ عاطف قبرصي عرضه بتقديم عدة مقترحات للخروج من هذا الوضع الحالي للدول العربية أهمها:

- أنه يجب على الدول العربية تحديد أهمية النفط ومدي الاعتماد عليه، فالحل الحقيقي يكمن في إعادة هيكلة الاقتصاد العربي بالخروج من وضع الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الإنتاجي بكافة عناصره.
- يجب على الدول العربية – النفطية وغير النفطية- توسيع قاعدة المشاركة الضريبية، وذلك بهدف إعادة التوازن للاقتصاد الكلي وخلق حقوق للمواطن العربي في المشاركة والمساءلة الاقتصادية والسياسية.
- كما يجب على الدول العربية التمسك بالتعاون العربي المشترك وتفعيل الاتفاقيات العربية المشتركة، فضلاً عن ضرورة توجيه الاهتمام نحو تنمية الثروة البشرية والمتمثلة في الإنسان العربي من المحيط إلى الخليج.

وقد اختتمت الندوة بمداخلات ونقاشات من السادة الحضور، والتي كان من أهمها (مرتبة أبجدياً):

أ. د. أشرف العربي.
أ. د. جودة عبد الخالق.
أ. د. حجازي الجزار.
أ. د. عبد الحميد الزقلعي.
أ. د. فاطمة الشمسي
أ. د. محمود فتح الله.
أ. د. محمود محي الدين.
أ. د. مصطفي الكثيري....وآخرون.

يمكنكم مشاهدة ورشة العمل على موقع الجمعية من خلال الرابط التالى

http://www.asfer.org/archives/1311

أخبار الجمعية

صدور تقييم المجلس الأعلى للجامعات للمجلات المصرية والمحلية تقدم تصنيف مجلة الجمعية

تقدم مجلة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية "بحوث اقتصادية عربية" في تصنيف المجلس الأعلى للجامعات من ٣ إلى ٥ من ٧ (الدرجة النهائية)، يوليو ٢٠٢١.

من أخبار الأعضاء

حصول د/ عالية المهدي، على جائزة الدولة للتفوق في مجال العلوم الاجتماعية

حصلت د/عالية المهدي، أستاذ الاقتصاد، وعميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية الأسبق بجامعة القاهرة، على جائزة الدولة للتفوق في العلوم الاجتماعية للعام ٢٠٢١. وإذ تتقدم الجمعية بخالص التهنئة إلى الدكتورة/ عالية المهدي، وتتمني لسيادتها دوام التوفيق.

إصدار د/محمود محيي الدين، عضو الجمعية، كتابه الجديد : "في التقدم: مربكات وسياسات"

قام الدكتور/ محمود محيي الدين، المدير التنفيذي بصندوق النقد الدولي بتوقيع عقد إصدار كتابه: " في التقدم : مربكات وسياسات"
وذلك مع المهندس إبراهيم المعلم، رئيس مجلس إدارة ومؤسسة ودار الشروق، والذي من المقرر صدوره قريباً. وإذ تتقدم الجمعية بخالص التهنئة إلى الدكتور/ محمود محيي الدين، وتتمني لسيادته دوام التوفيق.

دعوة للنشر في المجلة العلمية للجمعية
مجلة " بحوث اقتصادية عربية"

تتشرف الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية – ومقرها القاهرة – بأن تدعو السادة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات العربية كافة، وأعضاء مراكز البحوث، والباحثين المستقلين، والمعنيين بالكتابة العلمية في حقل الاقتصاد، إلى نشر أعمالهم العلمية في مجلتها العلمية المُحكمة: "بحوث اقتصادية عربية".

لقد ظلت "بحوث اقتصادية عربية" كمجلة علمية مُحكّمة طوال أكثر من ربع قرن، منذ إصدار عددها الأول، من خلال الجمعية، فيخريف ١٩٩٢ – ثمبعدإصدارهابالتعاونمع "مركز دراسات الوحدة العربية " في ربيع ٢٠٠٧ – منبراً لمدارس علم الاقتصاد المتنوعة في الوطن العربي؛ وهى تعاهد جمهرة الاقتصاديين العرب أن تظل كذلك على الدوام. وإذْ تؤكد الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية أن أداء رسالة مجلتها رهين بثقة قرائها على امتداد المنطقة العربية.

وتهيب الجمعية بالباحثين الاقتصاديين العرب المهتمين بالنشر العلمي بالمجلة العلمية للجمعية، مراعاة تنوع قاعدة القرّاء، مما يستلزم الجمع بين قواعد المنهجية العلمية في البحث الاقتصادي، وبين سلاسة العرض التحليلي المنظم، وبما قد يستتبعه ذلك من التخفيف أحياناً من بعض التفاصيل التقنية في صلب النص، مع إمكان الاحتفاظ بها في ملاحق الدراسة.

وغنيّ عن البيان فيما يخصّ "الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية" ومجلتها العلمية، أنما يجمع شمل الاقتصاديين العرب هو العمل على توسيع دائرة التفكير العلمي المشترك، مع إدراك بأن الأدوات التقنية المتجددة للبحث العلمي، بما في ذلك من استخدام الأساليب الكمية لقياس التغير في الظواهر الاقتصادية، إنماهي وسائل لاستجلاء الحقيقة وليست غايات في حدود ذواتها.

من هذا المنطلق الذي بدأت منه الجمعية في أداء رسالتها منذ ما يقرب من أربعة عقود، ومجلتها العلمية منذ ما يقرب من ثلاثة عقود، تستأنف الجمعية ومجلتها مسيرتها الهادفة إلى المساهمة في بناء قاعدة للرؤى المشتركة بين الاقتصاديين العرب، أينما كانوا، والتقريب البنّاء فيما بينهم، وتشجيع البحث العلمي الهادف إلى المشاركة الفاعلة في عملية التنمية العربية بآفاقها المستقبلية الرحبة.. سعياً إلى تنويع وتعميق البُنَى الإنتاجية، وتحقيق التطلعات الاجتماعية والثقافية، والمشاركة الفعالة للمجتمع العربي في بناء عالم جديد.

وتستقبل المجلة المساهمات المتنوعة من الأبحاث الاقتصادية التي ستخضع للتحكيم، بالإضافة إلى أبواب خاصة لمقالات الرأي، ومراجعات الكتب، والندوات، والمؤتمرات العلمية، والعرض التحليلي للتطورات الاقتصادية العربية والدولية.

ترسل المساهمات بإحدى الطريقتيْن الآتيتين:

- بالبريد العادي على العنوان التالي للجمعية: ١٧ بعمارات العبور – طريق صلاح سالم – مدينة نصر، ص.ب: ٨٨ بانوراما أكتوبر؛ الرمز البريدي: ١١٨١١ – القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- بالبريد الإلكتروني الخاص بالجمعية وهو asfer.egypt٨٩@gmail.com.

علماً بأنه يفضل الإرسال عبر البريد الإلكتروني للجمعية

تُصدر الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية نشرتها الدورية " الرباط" بهدف متابعة الاقتصادات العربية وتطوراتها، فضلاً عن الرغبة في تدعيم وتوثيق الروابط الفكرية والعلمية بين أعضاء الجمعية، وكذلك مع المهتمين بشؤون البحث العلمي والأكاديمي في المجال الاقتصادي.

لذا فإننا نوجه الدعوة إلى السادة أعضاء الجمعية بموافاتنا بشكل دوري ومنتظم بكافة الأخبار التي تخص انجازاتكم العلمية والمهنية والأكاديمية، وكذلك التي تخص الشأن الاقتصادي للقطر العربي المنتمين إليه، وذلك تمهيداً لنشره اتباعاً في نشرة الجمعية (الرباط)، وبهدف تعميق روابط التواصل والترابط بين أعضاء الجمعية، وأيضاً مع المهتمين بشؤون البحث العلمي والأكاديمي في المجال الاقتصادي، وكذلك مع المنتمين إلي الجمعية من خلال أنشطتها المتنوعة.

• ويرجي من السادة الأعضاء إرسال مساهماتهم بإحدى الطريقتين الآتيتين:

- بالبريد العادي على العنوان التالي للجمعية: ١٧ بعمارات العبور – طريق صلاح سالم – مدينة نصر، ص.ب: ٨٨ بانوراما أكتوبر؛ الرمز البريدي: ١١٨١١ – القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- بالبريد الإلكتروني الخاص بالجمعية وهو asfer.egypt٨٩@gmail.com.

علماً بأنه يفضل الإرسال عبر البريد الإلكتروني للجمعية